

إستراتيجية حوار (5+5) دراسة في التأثير السياسي الإقليمي The 5+5 Dialogue Strategy: A Study In The Political And Regional Influence



طالبة الدكتوراه/ فايزة غنام^{2,1}

¹ جامعة الجزائر 3، (الجزائر)

² المؤلف المراسل: ghenam.ghenam@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/09/06 تاريخ القبول للنشر: 2019/09/18 تاريخ النشر: 2019/12/28



مراجعة الهقال: اللغة العربية: د. / علي زيتونة مسعود (جامعة الوادي) اللغة الانجليزية: د. / رحمة بوسحابة (جامعة وعسكر)

ملخص:

تحاول هذه الدراسة فهم وتحليل التأثير السياسي الإقليمي لدول اتحاد المغرب العربي في إستراتيجية حوار (5+5) من خلال ضرورة البحث عن كيفية توظيف مجموعة المصادر والمقومات بما يعزز مكانتها الإقليمية ويخدم تطلعاتها في السياسة الإقليمية.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات هي:

1- مفهوم التعاون الأمني والتهديدات الأمنية ليسا ناجمين عن اتفاق بين الطرفين المغربي والأوروبي، فالتعاون الأمني يقصد به تحجيم التهديدات الأمنية القادمة من الدول المغربية في ضوء المتطلبات السياسية والأمنية للاتحاد الأوروبي بعد نهاية الحرب الباردة، ثم أحداث 11 سبتمبر 2001، وبالتالي فما سُمي بالتعاون يصون مصالح الطرف الأوروبي وينكر بالمقابل مصالح الطرف المغربي.

2- غياب تصوّر موحّد للمخاطر البيئية والأمنية الراهنة المنتشرة في المنطقة على غرار الإرهاب، والهجرة السرية، وأسلحة الدمار الشامل، ما يُصعّب أيّ محاولة مشتركة لإقامة تعاون أمني أوحى تفعيل الاتحاد المغربي للغرض ذاته.

3- تفتقر الدول المغربية إلى رؤية أمنية موحدة لمنطقة غرب المتوسط، ما يُشكّل تهديدا لأمن شعوبها وقيمها، لأنّ هاجس التّخب وانشغالها الأمني الوحيد هو تأمين وضمان بقائها، ولذلك لا تبادر هذه الدول بأيّ محاولة مشتركة لإقامة تعاون أمني بينها، أو حتى تفعيل الأطر الموجودة، ما أدّى بها إلى حدّ الارتباط بعلاقات إستراتيجية عمودية ضمن أطر أوروأطلسية على حساب التعاون الأمني البيئي أي الأفقي، الذي ظلّت تفشل في التنسيق أمنيا بينها.

4- سيكون للمتغيرات الإقليمية والدولية انعكاسات على المستقبل الأمني في منطقة المغرب العربي التي صارت محور اهتمام القوى الكبرى السّاعية لإدخال المنطقة في أحلاف عسكرية وأمنية واقتصادية تبقى تابعة لها.

الكلمات المفتاحية: دول الاتحاد المغرب العربي؛ إستراتيجية حوار 5+5؛ التأثير السياسي والإقليمي؛ التبعية العمودية؛ التعاون الأفقي.

Abstract:

The present study attempts at understanding and analysing the regional and political influence of the Maghreb Union on the (5+5) dialogue strategy, through searching the method of using the resources to reinforce these countries' regional position and realise their aspirations.

The study concludes the following findings:

1- Security interdependence and security threats are not agreed upon by the two parties: Maghrebin and European ones, instead they are European concepts. Thus, the meaning of the security interdependence aims to contain the set of threats coming from the Maghreb countries and neglected the Maghreb countries' interests.

2- The absence of a common conception of the current environment and security risks that in the Maghreb. However, the European discourse mobilises the security issues (such as terrorism, illegal immigration and massive destruction arms) spread in the region to realize European interests. It means there is no common vision for a real security interdependence.

3- The Maghreb countries also lack a common vision of the security in the western Mediterranean region, the fact that threatens their peoples and values as the elites preoccupation is to ensure their continuity, therefore these countries. therefore the Maghreb countries have never initiated to a common attempt of security cooperation, or activating the existing frameworks, to the point f be related to vertical strategic relations with Europe instead of an horizontal and Interoperability security.

4- The regional and international changes will have many impacts on the future security of the Maghreb region, which becomes in the core of the great powers' interest, The fact that linked its countries by military, security and even economic ties , leading to its permanent dependence.

Keys words: Maghreb Union countries, Security, 5+5 dialogue strategy, vertical dependence, political and regional Influence, horizontal cooperation.

مقدمة:

إنّ الجغرافيا السياسيّة جعلت من البحر الأبيض المتوسط منطقة مهمّة في الحسابات الإستراتيجية والعلاقات الدوليّة، وقد أخبر عنه مورتن كابلن في القرن التاسع عشر بأنّه سيصبح مركز القوّة الدولي في العقود القادمة، كما أنّ هذه المنطقة تحتوي على قدرات بشرية هائلة ومصادر طاقة كبيرة، فمنّ سيطر عليها ستكون له كلمة في العلاقات الدولية.

وقد تجسّدت هذه الأهميّة الاستراتيجية لحوض المتوسط في أطماع القوى الكبرى من أجل السيطرة والتّحكم فيه، ثم بروز التنافس الأمريكي الأوروبي في المنطقة، الأمر الذي أدّى إلى إقرار العديد

من المبادرات والمشاريع التعاونية لإبعاد التهديدات الموجهة من الضفة الجنوبية إلى الضفة الشمالية للمتوسط خاصة الاتحاد الأوروبي بحكم تأثير جيوبوليتيكية الجوار والإرث التاريخي، فكان الحوار الأمني في إطار إستراتيجية: حوار 5 + 5 كممهد لشراكات ومشاريع تعاونية بين ضفتي المتوسط، خاصة مع تصاعد حدة ووتيرة التهديدات الآتية الجديدة التي طالت أثارها إلى المسار مباشرة بأمن القارة الأوروبية، فاخفت بعض الدول الأوروبية لتصدع فكرة تدعو إلى إنشاء أمن جهوي متوسطي شارك فيه بقية الدول المتوسطية الأخرى.

إذا كان تاريخ البحر الأبيض المتوسط مليئا بالنزاعات والحروب والصدامات، وتعدّد مصادر التوتر، فإنّ استشراف مستقبله يفرض إيجاد صيغ للتقارب بين شعوب التي يجمعها مصير واحد، وتفرض ثوابت الجغرافيا ومتغيّرات السياسة والاقتصاد والاجتماع؛ جويًا وإقليميًا في ظلّ الطفرة التي شاهدتها العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة وظهور تهديدات أمنية جديدة، فكان للاتحاد الأوروبي العديد من المبادرات والمشاريع التعاونية لاحتواء التهديدات الموجهة والمعدّة للاتحاد الأوروبي، فكان الحوار الأمني بارزا في مبادرة (5 + 5)، مُمهدًا للحوارات ومشاريع تعاونية أخرى.

الأهمية العلمية:

- محاولة الباحثة ورغبتها في فهم وتحليل التأثير السياسي الإقليمي لدور اتحاد المغرب العربي في استراتيجية حوار (5+5)،

- تنبع أهمية الدراسة من كونها تتناول موضوعا مهماً وحيوياً،

- نظرا لأهمية القدرات الاجتماعية والاقتصادية التي يتوقّر عليها دول اتحاد المغرب العربي، ومن ثمّ ضرورة البحث عن كيفية توظيف تلك المصادر بما يعزّز مكانته الإقليمية، وبما يخدم تطلّعاته في السياسة الإقليمية.

- التعرف عن المكانة الإقليمية لاتحاد المغرب العربي ومحاولة التنبؤ بمستقبله في إستراتيجية حوار (5+5).

- معرفة عناصر القوة التي يتوقّر عليها اتحاد المغرب العربي وأهمّ الكوابح التي تحدّ من تأثيره الإقليمي في إستراتيجية حوار (5+5).

أولاً- التأثير السياسي الإقليمي (إطار نظري):

يؤكد الكثير من الباحثين في الشؤون الدولية أنّ الدولة - شأنها شأن العلاقات الإنسانية - تمتلك القدرة على التأثير، ففي كلّ مجتمع يتميّز بعض الأفراد والجماعات بقدرتهم على التأثير على الآخرين بسبب هيبتهم أو بما يتمتعون من مكانة عالية، وهو ما يوجد في العلاقات الدولية؛ إذ تتمتع بعض الدول بمكانة خاصة، ما جعل لها تأثيرا أو نفوذا على الدول الأخرى.

وبهذا التعرف على التأثير السياسي الإقليمي ومدلولاته وأهمّ المدخلات التي ينطوي عليها وعلاقته بالمفاهيم الأخرى.

وعلى هذا الأساس ومن خلال هذا المقال التحليلي، سنحاول معالجة إشكالية مركزية تتمثل في ما يلي:

تحاول هذه الدراسة البحث عن العقبات التي تحدّ من الدور المستقبلي لدول المغرب العربي ومستوى تأثيره السياسي الإقليمي في إستراتيجية حوار (5+5)، لاسيما أنّ عناصر القوّة في الوقت الحاضر قد اختلفت عمّا كان سائدا في القرن العشرين نتيجة للتطورات التكنولوجية والاجتماعية والعلمية التي شهدتها العالم التي ألقّت بظلالها على عناصر قوّة الدولة. وإلى جانب ذلك تبرز جملة من التحديات الداخلية والخارجية.

لأجل تحديد الإطار النظري الأنسب لفهم ودراسة نموذج حوار (5 + 5) كزاوية للتأثير الإقليمي في إقليم غرب المتوسط، ولفهم دور علاقات القوة في هندسة المبادرات والمشاريع الأمنية في إقليم غرب المتوسط، كان لدينا سؤال مركزي وعدّة تساؤلات فرعية تحت الإشكالية المركزية نذكرها كالآتي:

- ماهي عناصر القوّة التي تجعل دول الاتحاد المغاربي فاعلة ومؤثرة في استراتيجية حوار (5+5)؟

1- ماهي الفرص التي من الممكن لدول الاتحاد المغاربي التي يمكن أن تغتنمها للبروز كقوّة فاعلة ومؤثرة في السياسة الإقليمية؟

2- ماهي مقوّمات وقدرات دول المغرب العربي للوصول إلى الدور الإقليمي الذي ينبغي أن تلعبه؟ وماهي التحديات التي تواجهه؟

3- ما مدى قدرة دول اتّحاد المغرب العربي على التأثير الإقليمي، ورسم مستقبله في السياسة الإقليمية.

4- هل يمكن اعتبار بنية حوار 5+5 تشكّل نظاما إقليميا أمنيا بمنطقة غرب المتوسط؟

5- ما هي التهديدات والرهانات الأمنية المشتركة في إقليم غرب المتوسط؟

6- ما هي الأبعاد المحددة للمقاربة الأمنية في غرب المتوسط؟ وما هي نتائجها؟

7- إلى أيّ مدى استطاع الطرف الأقوى فرض إدراكه الأمني في غرب المتوسط؟ وما مدى استجابة الدول المغربية لهذا الإدراك؟

8- هل يمكن اعتبار حوار 5 + 5 آلية وجدت لتفعيل دور الجوار في التكامل الإقليمي المتوسطي أم أنّه ترتيب أمني لمواجهة تهديدات الضفة الجنوبية للمتوسط؟

9- ما هو مستقبل حوار 5 + 5 في ظلّ المتغيّرات الإقليمية والدولية؟

وقد كانت لنا للانطلاق في الإجابة عن هذه التساؤلات عدّة فرضيات أساسية وهي كالآتي:

1- تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أنّ دول المغرب العربي تمتلك عناصر القوّة تحاول أن توظّفها للبروز كقوّة إقليمية فاعلة ومؤثرة في إستراتيجية حوار (5+5) على الرغم من الكوابح الداخلية والخارجية التي تحاول أن تحدّ من دوره المستقبلي في السياسة الإقليمية.

2- كلما كانت السياسات الأمنية في إقليم غرب المتوسط تأخذ بأبعاد الأمن السياسية والاقتصادية والاجتماعية، استطاعت احتواء التهديدات الموجودة في المنطقة.

- 3- إنّ الضعف البنيوي والهيكلي للنسق الداخلي في الضفة الجنوبية للمتوسط جعل العلاقة التفاعلية بين ضفتي المتوسط تسير وفق منطق وجود طرفين غير متكافئين في معادلة القوة طرف شمالي يبادروهمهندس للمبادرات وطرف جنوبي يتلقى المبادرات فقط.
- 4- كلّما كان الاختلاف في إدراك القضايا الأمنية والقضايا المشتركة، كرّس منطق جدله "الاستقرار والصمت".

وعليه سوف ننطلق في تحليلنا اعتمادا على النقاط التالية:

أولاً- إطار مفاهيمي ونظري.

ثانياً- الإطار المؤسسي في غرب المتوسط حوار (5 + 5).

ثالثاً- رؤية وتقييم لحوار 5+5 كإطار للأمن في غرب المتوسط.

سعى الاتحاد الأوروبي خاصة منذ بداية التسعينات إلى إعادة تشكيل نظريته تجاه الجهة المتوسطية عامة، والضفة الجنوبية منها بصفة خاصة، وهي النظرية التي تنطلق من تعاظم المصلحة الأوروبية تجاه المرجعية المتوسطية للترتيب الأمني الأوروبي الجديد في خضم تنامي الدراسات الأمنية الجديدة في الوقت الحاضر، يعدّ موضوع إستراتيجية حوار 5 + 5 موضوعاً مهماً وجديداً وحساساً، وهذا نظراً إلى تداعياته على أمن وتشكيل جيوبوليتيكا حوض المتوسط بما بعد الحرب الباردة، ولاسيما في إطار تعرض الدولة الوطنية في الضفة الجنوبية للمتوسط إلى مخاطر مصدرها انتعاش الولايات الأصلية من منهجية ودينية وقومية. فقد أشر هذا الوضع في تحوّل مفهوم الأمن وتنوّعه وظهر ما يسمى الأمن الإنساني، انعكس بروز هذا الضيف من الأمن في بلورة أفكار وأطروحات جديدة تتعلّق بعملية صياغة الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في حوض المتوسط.

بالرغم من كون الأمن بمفهومه الضيق، أي الأمن الصلب، يعدّ مؤشراً مهماً في تحديد المتوسط جغرافياً، فإنّ الأمن بمفهومه الأوسع يعدّ العامل الأكثر أهمية وهو يجعل من المتوسط إقليماً دولياً فريداً، خاصاً و متميزاً.

إنّ الخوف الذي أبدته دول حوض البحر الأبيض المتوسط من تنامي النزاعات العرقية داخل الحوض وتضارب مصالح الدول الكبرى على الأسواق المتوسطية، وأخيراً إفصاح الولايات المتحدة الأمريكية عقب انتهاء حرب الخليج عن نيتها في مواصلة التزاماتها الأمنية في الحوض.

أعطت هذه التحديات الأمنية الجديدة الدول الأوروبية المتوسطية خاصة منها فرنسا، إسبانيا، وإيطاليا إدراكاً بأن الآثار الإستراتيجية الأمنية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية التي تستند أساساً على مفهومها الإستراتيجي الجديد الذي أفصحت عنه في لقاء حلف شمال الأطلسي في روما عام 1991 ستطال إلى المساس بمصالحها الأمنية والإستراتيجية في داخل الحوض، لأن النظرة الأمريكية للأمن المتوسطي في رأي الدول المتوسطة الثلاثية: فرنسا، إسبانيا، وإيطاليا هي نظرة تكتيكية تستهدف إبعاد هذه الدول من إشراكها في أية عملية سلمية داخل الحوض كحلّ نزاع إقليمي أو ترتيبات عسكرية قد تلجأ إليها هذه الدول دون موافقة الولايات المتحدة الأمريكية، كما تستهدف الإستراتيجية الأمريكية في رأي الدول الثلاثة

مراقبة تحركاتها داخل الحوض، معناه إدارة النزاعات داخل الحوض باستقلالية عن الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنّ هذه الدول الثلاثة رأت أنه بإمكان تجنب طمع مغاير للصالح الأمريكي يقوم أساساً على فكرة الشبكة الأمنية المتوسطة الموحدة المستقلة عن الشبكة التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تكون تحت إدارتها المباشرة بالسماح باشتراك بقية الدول التي يضمها الحوض.

أولاً

إطار مفاهيمي ونظري

1- مفهوم التأثير السياسي

2- التأثير الإقليمي

3- مدخلات التأثير الإقليمي

1- مفهوم التأثير السياسي الإقليمي:

إنّ مفهوم التأثير السياسي الإقليمي مفهوم حديث نسبياً، والاتفاق حول تعريف هذا المفهوم لا يزال يكتنفه اللبس والغموض بالرغم من الإشارة إليه من عدد من المتخصصين في العلوم الاجتماعية من جهة، والعلوم السياسية من جهة أخرى، ومن أجل أن يكون الموضوع أكثر وضوحاً سيتم تناول المدلول اللغوي والاصطلاحي لمفهوم التأثير بشكل عام في فقرة أولى، ومن ثمّ التركيز على مفهوم التأثير السياسي الإقليمي في فقرة ثانية، فضلاً عن التعرّف على أهمّ السمات والعناصر التي يميّز بها التأثير السياسي الإقليمي، شأنه في ذلك شأن المفاهيم والمصطلحات الأخرى في السياسة الدولية.

أ- مفهوم التأثير:

قدّم الفكر الإنساني من خلال مراحل تطوّره كثيراً من المفاهيم والآراء التي من بينها مفهوم التأثير الذي أصبح من اهتمام علماء الاجتماع والسياسة على حدّ سواء. وقد اتسم هذا الموضوع بالديناميكية والتغير، إلا أنّ معظم علماء الاجتماع لم يهتموا بدراسته وارتباطه بالعلوم الإنسانية الأخرى بالرغم من أهميته. فالتأثير ظاهرة وخاصة أساسية تتميز بها نشاطات وواقع الحياة الاجتماعية، بل أنّه ضرورة حياتية للمجتمعات البشرية. وفي ضوء ذلك لابدّ من معالجة طبيعة التأثير ومفهومه.

يعدّ مفهوم التأثير مفهوماً مركزياً في الدراسات السياسية، وما زال اللبس والغموض يكتنفه بسبب الترابط والتداخل بينه وبين المفاهيم الأخرى؛ كالقوة والنفوذ وانعدام حدّ فاصل بينه وبين تلك المفاهيم. ويرجع ذلك إلى اختلاف وجهات النظر وتعدّد الاتجاهات الفكرية التي تناولت هذا المفهوم.

والتأثير في اللغة من الفعل (أثّر) على وزن (فعل) الذي أصله (أثر). وقد ورد فيه أنّ الأثر: بقيّة الشيء، وخرجت في إثره وفي أثره، أي بعده. وأثّرته وتأثّرته: تتبّع أثره. والتأثير: إبقاء الأثر في الشيء. وأثّر في الشيء: ترك فيه أثراً⁽¹⁾. وقد أثار أن يفعل ذلك الأمر، أي فرغ له وعزم عليه⁽²⁾.

وقد وردت بعض مشتقات هذه اللفظة في القرآن الكريم، من ذلك قوله الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ وَكُلِّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾⁽³⁾. أي نكتب ما أسلفوا من أعمالهم.

أمّا التأثير اصطلاحاً فهو إشارة للكلمة الإنجليزية (Influence) أي يراد بها التأثير في أفعال الناس وقدراتهم⁽⁴⁾.

(Influence) يشير إلى (الشخص ذي السلطة أو النفوذ)⁽⁵⁾.

والتأثير في العلوم السياسية يشير إلى (مجموعة من المتغيرات على متغير تابع، أو مجموعة التأثيرات لكل من المتغيرات التي تعمل بشكل مستقل)⁽⁶⁾.

أمّا الدكتور مازن إسماعيل الرمضاني، فقد عرّف التأثير بدلالة العلاقة بين طرفين بأنّه: "العلاقة التي تربط بين طرفين في الأقل أحدهما يتوافر على قدرة يعتمد على توظيفها لصالحه".

أمّا الدكتور إسماعيل علي السعد، فقد عرّف التأثير بدلالة العلاقة بين الفاعلين بقوله: (علاقة بين فاعلين يدفع أحدهم غيره من الفاعلين إلى التصرف على نحو معيّن دون غيره)⁽⁷⁾.

ومن التعريفات السابقة يمكن أن نذكر أهمّ الخصائص العامة للتأثير:

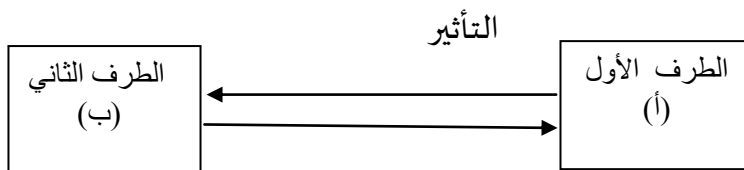
1- إنّ جميع محاولات التأثير هي ذات توجّه مستقبلي، فالسلوك الماضي والحاضر للطرف الممارس ضده التأثير المحتمل ربّما في مصلحة المؤثر بشكل مؤكّد الطرف الأول لسلوك الطرف الثاني المستقبلي، لكن الأول لا يستطيع أن يسيطر على جميع الأفعال، وهو ربّما يترجم ويدرس السلوك الماضي أو الحاضر للطرف الثاني لمعرفة سلوكه المستقبلي وطرق التأثير فيه، لكن بشكل واضح لا يستطيع أن يؤثر به بشكل واضح دائم.

2- إنّ التأثير ربّما لا يتضمّن تعديل سلوك الطرف الآخر، أي ربّما يجعله يعمل عملاً ما قد يحقق بعض طموحاته، لذلك فإنّ محاولات التأثير تؤدّي بدورها إلى تعديل سلوك الطرف المقابل، حتى تخلق لديه القناعة الكافية بأنك إذا ما حققت مثل ذلك العمل، فإنك سوف تكافئه أو تعمل عملاً يخدم بالأخير مصلحته، أو تحاول التأثير في تعزيز سلوكه، لكي يندفع أكثر للقيام بأعمال تخدم مصلحته الآنية أو المستقبلية.

3- إنّ التأثير المتبادل هو بعيد عن التأثير ذي البعد الواحد، أي أنّه تأثير متعدّد الأطراف ومتبادل، عند الدولة (أ) تخطط أو تحاول التأثير في سلوك الدولة (ب)، فإنّ الدولة (ب) نفسها تمارس بعض التأثير على سلوك الدولة (أ).

تقوم عملية التأثير بين الأطراف على أساس وجود علاقة تأثيرية بين تلك الأطراف، بمعنى أنّ الطرف الأول يمارس تأثيره على الطرف الثاني، قد يستطيع جعله يقوم بعمل شيء لم يكن يفعله دون ذلك⁽⁸⁾.

كما هو موضح في الشكل (1):



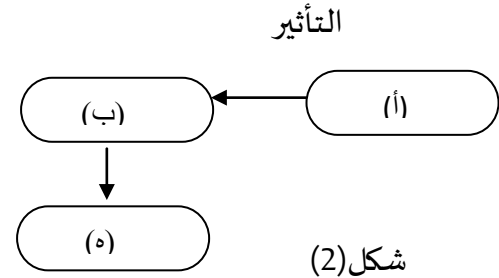
شكل (1)

من الشكل السابق يمكن القول أنّ الطرف الأوّل (أ) يحاول التأثير في الطرف الثاني (ب) بهدف تحقيق أهداف سياسية لا يمكن تحقيقها بدون الطرف الثاني. هذه العلاقة التأثيرية هي علاقة مهمة في عمليات السياسة الدوليّة. إنّ هذا التأثير يأخذ نوعين بارزين يمكن - عن طريقهما - تفسير سلوك الدول المتعدّدة الذي ربما يستخدم في العلاقات الدوليّة.

أولاً- التأثير الأحادي الجانب:

ويكون تأثيراً بين دولتين فقط، أي من طرف واحد كما هو مبين بالشكل رقم (2)

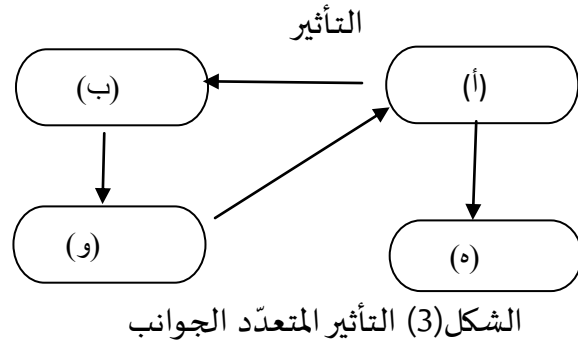
الشكل (2) التأثير الأحادي الجانب:



ثانياً- التأثير المتعدّد الجوانب (المتبادل):

ولا يقتصر التأثير على طرف واحد، بل قد يكون متعدّد الجوانب ويسمّى التأثير Back Feed

المتبادل، لكن بدرجات متفاوتة، ويعتمد ذلك على ما يسمى التغذية المرتدة، كما هو مبين بالشكل (3):



وتجدر الإشارة إلى أنّ العمليّة التأثيرية تتسم ببعض الخصائص التي يمكن أن نذكرها على النحو

التالي:

- 1- القوة هي الوسيلة التي يستخدمها اللاعبون لتأثير بعضهم على الآخر.
 - 2- القوّة هي ليست صفة ولكنّها وليدة موارد ماديّة.
 - 3- القوّة هي وسيلة من أجل تحقيق التأثير على اللاعبين الآخرين الذين يتنافسون من أجل تحقيق نتائج ملائمة لأهدافهم الخاصة.
- مفهوم التأثير يعتمد على عنصرين مهمّين هما:
- امتلاك أسباب القوّة.
 - القدرة على التحكم في إدارة الآخرين وأفعالهم⁽⁹⁾.

واستنادا لما سبق، نستنتج أنّ التأثير هو العلاقة التي تربط بين طرفين يعمل أحدهما إلى تغيير سلوك الطرف الآخر بالشكل الذي يتفق مع تطلّعات ورغبات الطرف الأول المؤثّر، ومن ثمّ فإنّ العمليّة التأثيرية أو التأثير يعتمد على وجود طرفين أو أكثر، أحد الأطراف يملك القدرة على التأثير. ضرورة وجود علاقة متبادلة؛ فبدون هذه العلاقة لا يمكن التفاعل والتأثير، أي أنّ الطرف الواقع عليه التأثير يدرك بأنّ الطرف الأول (المؤثّر) لديه القدرة على التأثير.

ب- في التأثير السياسي الإقليمي :

التأثير السياسي الإقليمي (Regional Politics Influence)

وهو مفهوم حديث نسبياً، له سمات وخصائص تميّز بها عمّن سواه من المفاهيم الأخرى في السياسة الدولية، بالرغم من الوضوح في مفهوم التأثير السياسي الإقليمي، فإنّ الصعوبة تكمن في تحديد المصطلح وصعوبة الاتفاق بين المتخصّصين، فقد رأى الدكتور مازن إسماعيل الرمضاني التأثير السياسي الإقليمي بأنّه يشير إلى "مدى قدرة الدولة على ترتيب أوضاع سياسية ملائمة خارج حدودها تساعد على إنجاز أهدافها السياسية الخارجية بأقلّ خسارة"⁽¹⁰⁾.

أمّا الدكتور زايد عبيد الله مصباح، فقد رأى التأثير السياسي الإقليمي في دلالة تغيير السلوك، حيث يقول: "القدرة على تغيير سلوك دولة ما في البيئة الإقليمية"⁽¹¹⁾.

هذا من الجانب المفاهيمي.

تصبح الدولة على قدرٍ من التأثير السياسي الإقليمي الفاعل إلا إذا استمرّت وبكفاءة مفردات قدرتها على الفعل لاستناد فاعليّة حركتها السياسية الخارجية خدمة لأهدافها ومصالحها. ولكي يكون التأثير السياسي الإقليمي فاعلاً وممكنًا، لابدّ أن يتأسّس على شروط وعناصر تضيّ عليه المصادقية والجدة. وعليه فإنّ أهمّ العناصر الرئيسة للتأثير السياسي الإقليمي.

- فعل التأثير :

يتضمّن القدرات الأساسية التي تستخدمها الدول أو تعبئها لغرض استخدامها في القدرة على التأثير في سلوك الدول الأخرى.

- العلاقة التأثيرية:

إذ أنّ التأثير يستلزم علاقة بين الدول لقيام عملية التأثير.

ج- ممارسة التأثير:

تسعى الدول عن طريق صيغ متعدّدة إلى إيقاع التأثير في بعضها البعض، ويعكس هذا الجانب السياسي لعمليّة التفاعل الإقليمي فقط، وهذه العمليّة لا تقتصر على الجوانب السياسية فحسب، بل تتضمّن الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها، ففي أي موقف أو طرف إقليمي نجد أنّ هناك عدداً كبيراً من الدول الأطراف ذات الأهداف والمصالح المختلفة وكلّ طرف يحول دون أن يتأثر باقي الأطراف بالطريقة التي تخدم مصالحه وأهدافه. وعموماً فإنّ الدول عندما تسعى للتأثير على الدول

الأخرى، فإنّها تستخدم وسائل عدّة تأخذ أشكالاً مختلفة ابتداء من الأدوات السلميّة، وصولاً إلى الأدوات القتاليّة التي تتوزّع على النحو التالي:

أولاً- الأدوات السلمية:

- الترغيب:

هو نوع من الطاعة الاختيارية بين طرفين، ولا سيما في دولة تعتمد على وسائل الإقناع⁽¹²⁾. وهذا النمط من التأثير على الجوانب الثقافيّة، فإنّ عالميّة الثقافة لبلد ما وقدرته على إرساء مجموعة قيّم هي التي تحكم مجالات من النشاط الدولي (الإقليمي) كالديمقراطية، والحريات، وحقوق الإنسان من منطلق أنّها مصادر مهمّة للقوّة⁽¹³⁾.

قد تحاول وحدة دوليّة التأثير في وحدة دوليّة أخرى عن طريق إقناعها بأنّ تتخذ موقفاً ما أو اتّباع سياسة معيّنة سيعود عليها بفوائد عدّة، وهذا يعتمد على قدرة الدولة (أ) ومهارتها في عرض المكاسب والمنافع التي يمكن أن تحصل عليها الدولة (ب) عند استجابتها، والإقناع هو أسهل الأساليب في ممارسة الدولة لقوّتها لأنه متى تمّ الإقناع، فإنّ جهود الدولة في حماية أهدافها ومصالحها تتوقّف عند هذا الحدّ. وعليه فإنّ أسلوب الترغيب ينطوي على إغراءات عدّة (سياسية - اقتصادية) للدولة التي تتبنى سلوكاً يرضي اتّجاهات الدولة التي تمارس التأثير والطريقة التي تتمّ بها ممارسة الترغيب وتكون عن طريق توضيح الدولة لمواقفها للدول الأخرى، وكذلك توضيح المزايا أو العقوبات التي ستحلّ بالدول الأخرى في حال رفضها أو امتناعها عن الاستجابة لمطالب الدولة الأولى⁽¹⁴⁾.

وغالباً ما نلتزم هذا المظهر من مظاهر التأثير بين وحدات إقليمية تتّصف علاقات التفاعل بينها بالإجماع أو التفاهم. وعموماً يبدو أسلوب الترغيب من الأساليب المحبّبة إلى الدول الصغرى حين لا تمتلك الكثير من وسائل القوّة الأخرى، إنّ الترغيب فضلاً عن فعاليته في بعض الحالات أرخص هذه الوسائل كلّها وأقلّها مخاطرة⁽¹⁵⁾.

- أسلوب الإغراء:

الأسلوب الثالث في ممارسة الدولة لتأثيرها، هو تقديم الإغراءات للدول الأخرى، وهذه الإغراءات تختلف في طبيعتها، وتتنوّع طبقاً للموقف الذي تقدّم فيه. وهي على نوعين: الأول إغراءات نفسيّة أو سياسيّة مثل إجراء تغيير في دبلوماسيّة الدولة أو تأييد دولة ما في موقف معيّن في أحد المؤتمرات الدوليّة⁽¹⁶⁾.

والثاني إغراءات ماديّة مثل تقديم دعم عسكري في مجالات الأسلحة والقواعد والتسهيلات الأخرى، أو اقتصاديّة على شكل منح وقروض⁽¹⁷⁾.

ثانياً- الأدوات القتاليّة:

- التهيب والردع:

وهو أسلوب شائع جدّاً في السياسة الدوليّة، ولكي يكون على أكبر قدر من الفعاليّة والتأثير فلا بدّ أن يسبقه إنذار للدولة المراد التأثير عليها⁽¹⁸⁾.

عن طريق إقناعها بأنّ الخسائر التي ستلحق بها، ستكون أكثر من المنافع إذا قامت بهذا العمل، بمعنى أدقّ تضيق عدّد البدائل أمام الدولة المطلوب التأثير عليها⁽¹⁹⁾.

وينقسم هذا النوع إلى: تأثير سلبي مثل زيادة التعريفات الجمركية أو قطع العلاقات الدبلوماسية أو فرض حظر مقاطعة ضدّ التجارة، وتأثير إيجابي: كالتهديد بسحب المساعدات الخارجية وإيقاف المكافأة، ويتجسّد المنحى السلوكي لهذا النموذج من التأثير في التعامل بين وحدات النظام الدولي عندما تقوم وحدة دولية بتنفيذ عملية ما أو الإقدام على سياسة ما، وهي مجبرة عليها بفعل التهديد الموجه ضدها من قبل وحدة دولية أخرى⁽²⁰⁾.

إنّ ممارسة التأثير بشكل عام يتأثر بجملة من المتغيرات التي يمكن الإشارة إلى أهمّها:⁽²¹⁾

- المقدرات النسبية:

ويقصد بها مقدرات الدول نسبة إلى مقدرات الدول ذات العلاقة معها.

- الوضع الجغرافي:

يؤدّي الوضع الجغرافي دورا مهما في عملية التأثير، ويكون التأثير أكثر وضوحا، لاسيما إذا كانت الدولة المجاورة دولة مغلقة أو تعتمد على مصادر طبيعية تنبع من أراضي دولة تمارس عليها التأثير.

- الحاجة:

فالدولة التي في حاجة إلى شيء ما من دولة أخرى تكون عرضة لأعمال التأثير من طرف تلك الدولة.

- التشابه القومي:

ويقصد به التجانس بين الوحدات الإقليمية في الخصائص الثقافية والاجتماعية كاللغة والدين وطبيعة النظام السياسي، فالتشابه القومي يؤدّي إلى زيادة التأثير المتبادل بين الوحدات الإقليمية. وختاما نستنتج أنّ مفهوم التأثير السياسي الإقليمي يشير إلى العلاقة التأثيرية التي تربط بين طرفين أو أكثر، يملك أحدهما قدرات تؤهله التأثير في الأطراف الأخرى بما يلائم مع رغباته وطموحاته. فالتأثير السياسي الإقليمي هو غاية لوسيلة القوة، لأنّه أحد الأوجه الرئيسة للقوة الذي يمكن استخدامه في كلّ وقت (سلام- حرب)، في أيّ حالة (صراع أم تعاون) بغية الوصول إلى الأهداف المنشودة في السياسة الدولية.

2- مدخلات التأثير السياسي الإقليمي:

في ظلّ المتغيرات الدولية والإقليمية الجديدة ظهرت الحاجة إلى إعادة تقسيم قوّة الدولة، وهنا لا بدّ من التمييز بين عناصر قوّة الدولة من جهة، وقدرة الدولة على التأثير في السياسة الإقليمية. فالإتجاه الأوّل: يعني امتلاك الدولة للعناصر المادية فحسب، فليس كل دولة تمتلك عناصر قوّة يعني أنّها قادرة على التأثير في السياسة الإقليمية.

أمّا الإتجاه الثاني: فيقصد به قدرة الدولة على توظيف عناصر قوّتها بما يجعل سلوك الدول الأخرى ينسجم مع رغباتها والحصول على الهيبة الإقليمية، أيّ توظيف عناصر القوّة الأكثر تأثيرا في

السياسة الخارجية، ولكي تكون الدولة قادرة على التأثير السياسي الإقليمي فلا بد أن تتوفر على قوة عسكرية كبيرة مقترنة بوفرة اقتصادية، وتقدم تكنولوجي. وعليه يمكن الإشارة إلى أهم وأبرز مدخلات التأثير السياسي الإقليمي :

أولاً- المدخل الاقتصادي:

للمتغير الاقتصادي أهمية تكاد تكون خاصة كأحد أهم مدخلات التأثير السياسي الإقليمي وأبرز عوامل قوة الدولة قديماً وحديثاً، فبدونه لا يمكن أن تستقيم الدولة، وقد ظل الاقتصاد حاضراً وبشكل دائم كعنصر رئيس في تشكيل القوة الشاملة لأي دولة حتى أصبح العنصر الأكثر أهمية في تشكيل القوة الشاملة في القرن الحادي والعشرين.

وينجم تأثير المتغير الاقتصادي من تفاعل مجموعة متغيرات اقتصادية فرعية ومتعددة، ولعل أبرزها: كمية المصادر الطبيعية المتوفرة في الدولة ونوعيتها ومدى نموها الاقتصادي، فضلاً عن نوعية الاعتماد الاقتصادي الخارجي.

ويمكن الإشارة إلى أبرزها: الموارد الطبيعية، الإنتاج الصناعي، النمو الاقتصادي، درجة الاعتماد الخارجي.

ثانياً- المدخل العسكري:

حتى وقت قريب كانت قوة الدولة تُقاس بقوتها العسكرية، إلا أن زيادة تأثير العناصر الأخرى أنهى هذا الاحتكار للقوة العسكرية، فأصبحت هذه القوة تمثل العنصر الرئيس بين عناصر عديدة تؤلف في مجموعها مدخلات التأثير السياسي الإقليمي، ويرتبط هذا المتغير بالقدرة العسكرية للدولة، ومدى قدرتها على توظيف قواتها المسلحة؛ كما ونوعاً لضمان أمنها القومي من التهديدات الخارجية ولتحقيق الأهداف والمصالح الوطنية.

ويتفاوت مدى تأثير القوة المسلحة من دولة إلى أخرى؛ فالدولة القوية عسكرياً يكون تأثيرها السياسي إقليمياً ودولياً فاعلاً ومؤثراً، كما أنها تكون قادرة على فرض احترامها على غيرها من الدول، أما الدولة الضعيفة عسكرياً فيكون تأثيرها السياسي محدداً بسبب محدودية قوتها العسكرية.

كما أنها تعدّ الأداة الرئيسة المستخدمة في دعم توجهات الدولة الخارجية والدفاعية وهذا الاستخدام يتخذ أحد المظهرين:

أ- الاستخدام الرمزي:

للقوات المسلحة عند الحاجة عن طريق التهديد أو الإيحاء به لإجبار الدول الأخرى على الرضوخ أو التسليم بأهداف وتوجهات ومطالب الدولة.

ب- الاستخدام الفعلي:

في الدفاع عن مصالح الدولة وأراضيها وأهداف سياستها الخارجية عند تعرضها للخطر.

ثالثاً- المدخل التكنولوجي:

إنَّ التحوّلات التاريخيّة التي شهدتها العالم في العقدين الأخيرين من القرن العشرين وما أفرزه من إنجازات تكنولوجيّة وإبداعات علميّة في مختلف الميادين قد أفضت إلى تحوّل العامل التكنولوجي إلى أحد العناصر الرئيسة للقوّة بعدما كان ثانويّاً، حتى أصبح للعالم التكنولوجي دورٌ رئيس للتعبير عن علاقة القوّة في التأثير السياسي الإقليمي. فلقد أسهمت الثورة العلميّة والتكنولوجية في إبراز عالم جديد، هو عصر الثورة العلميّة والتكنولوجيّة، بحيث لم يعد ما بحوزة الدولة من قدرات عسكريّة أو وفرة ماليّة كافية لبلورة دور قوّة مؤثّرة وفاعلة، إذ لابدّ من امتلاك ثروة معرفيّة يمكن تطبيقها في الميدان العلمي.

ثانياً

حوار 5+5 (الأبعاد والمضامين)

في نهاية الثمانينات أعيد إحياء مبادرة Motterand، حيث اقترحت فرنسا تشكيل مجموعة 5+4 لغرب المتوسط المتكوّن من خمسة دول مغربية هي دول اتحاد المغرب العربي وفي الضفة الأخرى إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، البرتغال ومالطا كعضو مراقب. وتوجّ هذا بقاء روما 10 أكتوبر 1990 الذي أصبح بصيغة 5+5 بعد أن انضمت مالطا إليه. وبهذا تمّ تبني فكرة غرب المتوسط كإطار للتعاون⁽²²⁾.

لقد تمّ مناقشة الملفّات السياسيّة والأمنيّة التي تشغل الحوض المتوسطي مثل نزاع الصحراء الغربية ومشكلة الصراع العربي الصهيوني لكن إضافة إلى هذا تمّ التّطرق إلى المسائل الاقتصاديّة ومطلب الضفّة الجنوبيّة.

وقد تمّ من خلال هذا الإطار التعاوني لدول 5+5 بلورة مشروع أساسي تحت عنوان: الحوار والتعاون في حوض المتوسط وفقاً للقضايا الثلاثة التالية:

- تطوير التّعاون والعلاقات الاقتصاديّة في مجال الاستثمارات والطاقة والنقل والزراعة والاكتفاء الذاتي غذائياً.

- تطوير الخدمات الإنسانية في مجال الهجرة، التربية، والتكوين والبحث العلمي، الاتصال والشؤون الثقافية، حماية التراث والأنشطة الرياضية،

- العناصر الطبيعيّة: البيئة الحماية من التلوث.

وقد تمّ في إطار هذا اللقاء إنشاء خمس مجموعات عملٍ تعمل في إطار المسائل التي اعتبرت هامة:

- هيئة ماليّة متعدّدة الجوانب وذات امتداد متوسطي،

- مجموعة عمل للاكتفاء الذاتي غذائياً،

- مجموعة عمل لمشكلة المديونيّة،

- مجموعة عمل ثقافيّة متوسطيّة،

- مجموعة عمل لإنشاء بنك متوسطي للمعلومات.

لقد تمّ في هذا الاجتماع تحديد جملة العناصر المهذّدة لأمن واستقرار حوض المتوسط والتعهد بالإسراع في حلّ المشكلات الاقتصاديّة والقضايا الأخرى التي لها أثر على استقرار حوض المتوسط.

بعد لقاء روما، تمّ التمهيد لعقد تجمع متوسطي أكبر، وقد تمّ هذا الأخير في الجزائر في: 26-27 أكتوبر 1991 وحضرته عشر دول، وتمّ الخروج ببيان ختامي سمي "بيان الجزائر" خصّص فيه جانب كبير للحوار السياسي كالأنظمة السياسيّة والاقتصاديّة في هذه الدول، حيث ورد فيه: "إنّ الوزراء على قناعة بأنّ تطوير الديمقراطية والحريات الأساسيّة والسياسيّة والاقتصاديّة ستساعد على تطوير علاقاتهم المتبادلة وعلى الاستقرار والأمن الإقليمي.

إنّ الملاحظ على البيانات النهائيّة لكلّ ندوة هو الرّبط الأوروبي لكلّ مسألة بالأمن والاستقرار في حوض المتوسط وهذا ما يعني غلبة الهاجس الأمني في جميع المبادرات الأوروبيّة للتعاون والحوار مع الضفّة الجنوبيّة. لقد تمّ برمجة لقاء موالٍ في تونس عام 1992، لكن قيام حرب الخليج أجّل وجمّد مشروع التعاون 5+5. إضافة إلى حرب الخليج كعامل كان هناك عوامل أخرى داخلية منها الشلل الذي أصاب اتّحاد المغرب العربي والمشاكل السياسيّة والأمنيّة التي عرفت الجزائر ورغبتها في عدم تدخّل أجنبي فيها، وكذا العقوبات التي فرضت على ليبيا على إثر أزمة لوكربي. كل هذا أدّى إلى إيقاف الاتّفاق مدّة عقد كامل.

عموما كان لهذا الحوار 5+5 رهانات هي⁽²³⁾:

إنّه وبالنظر إلى المقاربات الشّموليّة المركّزة على إعادة بناء أمني وتعاوني في المتوسط، فإنه كان لهذا الحوار رهانات أفقيّة ورهانات عموديّة منها:

- الرهان البشري:

إنّ هذا الرّهان تفرضه درجة الحدّة التي بلغتها قضية الهجرة التي عولجت من جانب واحد في غربي المتوسط عن طريق سياسة الانغلاق والتركيز على البعد الأمني على حساب الأبعاد الإنسانيّة والاجتماعيّة والثّقافيّة. وبهذا يتحتّم معالجة شؤون الهجرة بما يتوافق ومصالح الضفّتين وهذا يستلزم معايير مثل:

- حاجيات الضفّتين للعمالة،

- الوضع الديمغرافي للضفّتين حاضرا ومستقبلا،

- الوضع القانوني للمهاجرين. إنّ هذه المقاربة تُحوّل الهجرة من عامل تهديد إلى عامل دفع حضاري وتنمية للشعور المغاربي بالانتماء المتوسطي.

- الرهان التنموي:

تطرح المسألة في الضفّة الجنوبيّة للمتوسط الغربي، حيث ينبغي لشراكة فعليّة ناجحة أن تكون بين درجتين متقاربتين على الأقل أو متكافئتين في التنمية التي تحكمها معايير وآليات:

- تكريس اندماج الضفّة الجنوبيّة،

- الحدّ من الآثار السلبية للعولمة على اقتصاديات الجنوب.

- تدعيم الاستثمار الأجنبي داخل البلدان المغاربيّة.

- الرهان الأمني:

والمترلق أساسا بالأمن الصلب والمتمثل في ظاهرة الإرهاب وطبيعته واعتماده شبكات تخترق الحدود القطرية ولهذا فمقاومته تستلزم:

- معالجة أرضية كبيرة للجذور الأولية للظاهرة الأمنية والإرهاب،
- التنسيق العملي في مجال مكافحة الإرهاب،
- الدّفع إلى التسوية السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي وإنهاء الحرب على العراق.

- الرهان الحضاري:

الرهان المطلوب كسبه في هذا الباب الناتج عن السياسات الغربية خاصة سياسة USA في تحريك النزاعات، وهذا يكون عبر تحريك حوار الحضارات والثقافات المتوسطية⁽²⁴⁾.

إنّ الرهان الحقيقي بعد استظهار هذه الرهانات هو السير بإستراتيجية موازية لمقاربة شمولية تأخذ بجميع الأطراف، فالوعي المشترك هو مفتاح نجاح حوار 5+5⁽²⁵⁾.

كما كانت هناك أهداف لمبادرة 5+5 تمثلت في:

- المؤسسات: وهذا مطلب الشركاء الجنوبيين من أجل ترقية الحوار الفعّال في المنطقة وقد طرح هذا في قمة تونس 2003،

- توسيع إطار الحوار ليشمل مصر واليونان، وهو ما تُعارضه الجزائر التي ترى الأولوية لغرب المتوسط،

- تركيز الربط بين الهجرة والتنمية في قمة الجزائر 2004 العلاقات التبادلية.

إذًا، ومع توقّف مسار حوار 5+5، فقد سعى الاتحاد الأوروبي إلى علاقات أخرى للتعاون منها قمة مالقا Malaga بإسبانية 1992 بحضور 15 دولة تناولت محاور عدّة منها: المحور الأمني والمحور الاقتصادي ومحور حقوق الإنسان. وأيضاً جاء مشروع برشلونة 1995 ليؤكد على الرؤية الأوروبية المتواصلة باتجاه تأمين المتوسط ومجلس وزراء داخلية غرب المتوسط باستثناء ليبيا.

ولكن فكرة حوار 5+5 تجددت، حيث التقى الأعضاء من جديد في جانفي 2001 بلشبونة بمشاركة أوروبية كاملة ومغربية كاملة بعد تسوية ليبيا لقضيتها وتنشيط مجموعة 5+5 حوالي ثلاثة أشهر فقط من انعقاد ندوة مرسيليا الأورومتوسطية، ما يعكس نوعاً من خيبة الأمل تجاه مشروع برشلونة رغم تأكيد المشاركين على عكس هذا رسمياً. ولهذا كانت هناك جملة عناصر دفّعت إلى إعادة تنشيط المجموعة :

- الخيبة تجاه مشروع برشلونة، تصاعد وتيرة الهجرة، توقّف عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، أحداث 11 سبتمبر 2001 وظهور الإرهاب العالمي،

- خوف الدول المغربية من أن يدير الاتحاد الأوروبي ظهره لها بعد توسّعه شرقاً،

- يضاف إلى هذا ازدياد التنافس الأمريكي الأوروبي حتّم على الاتحاد الأوروبي أن يرجع إلى حدوده الجنوبية. كلّ هذه العناصر ساهمت في تنشيط وإعادة إحياء المجموعة أعطت اجتماعاً جديداً في 5 و 6

ديسمبر 2003 في قمة تونس، بعد نضج مقارنة ووعي بحتمية العمل بمقاربة مشتركة وشاملة للقضايا المطروحة⁽²⁶⁾.

ثالثاً

رؤية وتقييم لحوار 5+5 كإطار للأمن في غرب المتوسط

إن الإدراك الأوروبي لقيمة أمن المتوسط تجسّد المؤتمرات التي كان يخرج فيها بأن أمن أوروبا لا ينفصل على أمن حوض المتوسط، ولهذا فقد كانت هناك مبادرة أوروبية دائمة إجراء حوارات أمنية مع دول جنوب المتوسط وخاصة أن إسبانيا وفرنسا وإيطاليا هي الدول المنادية إلى ذلك، لأنها الدول ذات التّخوّف وتعاني أكثر من أيّ دولة أوروبية أخرى من اللّامن في المتوسط. ولهذا فإنّ قراءة متأنية في المبادرة الأوروبية بقيادة فرنسية تلخص الحوار والتعاون في الحوض الغربي للمتوسط نابعة من ثلاث عوامل :

أولاً- محاولة إعادة التوازن لصالحها داخل الجماعة الأوروبية بعد توجّه ألمانيا الموحدة إلى أوروبا الوسطى والشرقية، ما أوجب على فرنسا الاهتمام أكثر بمحيطها المباشر وهنا يبدو أثر العوامل الاجتماعية والتاريخية في هندسة المبادرات الأمنية.

ثانياً- فشل الحوار العربي الأوروبي بسبب سوء التفاهم حول قضية الصراع العربي الإسرائيلي ومشاكل الحوض الشرقي مثل النزاع التركي اليوناني. وهذا يترتب عنه الوجود الأمريكي بالمنطقة الهادف إلى تحقيق التوازن في المنطقة. ولهذا فالإدراك الأوروبي الفرنسي تحديدا هو السيطرة على تكرار التغطي وضمنان الموارد النفطية⁽²⁷⁾.

ثالثاً: المعايير التي اعتمدت عليها الدبلوماسية الفرنسية لتحديد الحوار في منطقة غرب المتوسط: المعيار الجغرافي: حيث تعتبر منطقة المغرب العربي هي الأقرب جغرافيا إلى أوروبا. المعيار التاريخي: حيث أنّ المغرب العربي ماعدا ليبيا والريف المغربي كانت مستعمرات فرنسية. المعيار الثقافي: تأثر مجتمعات المغرب العربي بالثقافة الفرنسية.

ولهذا فالملاحظ أنّ الأمن في العلاقات الأورومغاربية يخضع إلى إدراك واحد وإلى مبادرة هندسية واحدة تمثّلت في الطرف الأوروبي ويعود ذلك إلى دور القوة في فرص العلاقات الحوارية الأمنية التي توزعت بين قوة أمنية صلبة وقوة معيارية وثقافية وقيمة.

وكملاحظين لحوار الأمن في المتوسط نستشف بأن حوض المتوسط غير منعزل عن التأثيرات الخارجية، ومنها دور الولايات المتحدة الأمريكية في إفشال الحوار الأمني بأن اندلعت حرب الخليج 1991، حيث ترى أنها لن تقبل بإنشاء منظمة للأمن والتعاون المتوسطي، فقد أوضح Antonio Ganbino صاحب جريدة Mepublica في ماي 1991 أكد Boker سكرتير الدولة للولايات المتحدة الأمريكية على أنه لا يمكن في أيّ حال من الأحوال الحديث عن منظمة للأمن والتعاون المتوسطي. وأوضح أنّ هذه الندوة يجب أن ترمي في المزبلة، وهذا معناه أنّ الولايات المتحدة سعت بدورها إلى إفشال هذه المبادرات⁽²⁸⁾.

إضافة إلى العوامل الخارجية التي أفشلت الحوار 5+5 ولا زالت تُعطّله حتى بعد تجددّه في 2001-2003، هناك عوامل داخلية منها، كما طرح وزير الخارجية الإسباني ميغل أنخيرا أورتيكوس في ختام اجتماع 5+5 أوائل العام الحالي بأنّ على المغاربة تسريع الاندماج المغربي لكون كلفة عدم وجود اتحاد مغربي مرتفعة بالنسبة إلينا جميعا.

وكذلك عدم إغفال الدور الأوروبي في إفشال هذا الحوار، حيث فقط بعد سنتين من إبرام الحوار ثم استحداث قضية لوكربي ولم يعد الأوروبيون إلى الحوار إلا بعد تسوية القضية. وكذا عدم الاهتمام الجدي بالمشاكل البنيوية للهجرة وأسبابها الداخلية وتركيز دول أوروبا على جعل دول المغرب العربي سياج أمان دون إعطاء دعم للقضاء على المهددات.

ونتيجة لهذا فقد توجّهت الدول الأوروبية إلى بناء إتفاقات ثنائية بدل تفعيل الحوار الشامل أو حوار 5+5، حيث أبرمت إتفاقية مع تونس في 1995 دخلت حيز التطبيق في 1998 وإتفاقية مع المغرب في فبراير 1996 دخلت حيز التنفيذ في 2000 وإتفاقية مع الجزائر في أبريل 2002. كلّ هذا مردّه إلى مقارنة أوروبية تعمل على إبقاء المغرب العربي خارج اتحاد سياسي فاعل يدرك به الجنوبيون قيمة الحوار في مجموعة مندمجة⁽²⁹⁾.

ولهذا فإنّ الحوار الأمني في المتوسط جاء مواصلة للحوار العربي الأوروبي من أجل ضمان إمدادات النقص. وكذا تقوم العلاقات الأوروبية المتوسطية على وجود تهديد مصدره الجنوب المتوسطي لذا يجب احتواؤه عبر مجموعة من الميادين وعبر المشاريع. وبهذا فقد عرف الأمن انطلاقا من التهديد. إنّه وبالرغم من كلّ العراقيل إلا أنّ الاتحاد الأوروبي الذي يمتلك قدرة على المبادرة نظرا لماله من فهم الأمن المتوسط لم يتوقّف عن إطلاق المبادرات الأمنية منها: المنتدى المتوسطي، وحوار مارسيليا الأوروبي المتوسطي، وكل هذا من أجل ضمان أمن واستقرار أوروبا⁽³⁰⁾.

الخاتمة:

وأخيرا وختاماً لما تناولناه في موضوعنا فإننا نلاحظ جملة من الاستنتاجات:

- إن الأمن لم يعد مقتصرًا على الأمن العسكري، فهذا قد تجاوز النظرة الواقعية البحتة التي ترى في الأمن الجانب العسكري فقط، فالأمن أصبح مفهوما متغيرا له العديد من الأبعاد؛ اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية.

فإقامة منطقة متوسطية يسود فيها الأمن والسلم والاستقرار لا بد لها من رؤية شاملة للأمن وإدراك مشترك للتهديدات لصياغة سياسية أمنية مشتركة لأطراف المعادلة الأمنية، لكن هذا أمر يغيب في الوقت الحاضر نظرا لأن السياسات الأمنية في المتوسط سياسات أوروبية خالصة ذات اتجاه واحد تسير وفقا للنمط الإدراكي الأوروبي. وما يمكن قوله عن حوار 5+5 أنه استطاع التوصل إلى تحديد أهم القضايا المهددة للأمن والاستقرار في حوض المتوسط، وكذا التعهّد السريع بحلّ أو العمل على حلّ المشكلات الاقتصادية والاهتمام بالقضايا الأخرى الاجتماعية. كما تجاوز إلى قضايا إقليمية أخرى

كالصراع العربي الصهيوني من خلال مطالبة دول الجنوب من دول الضفة الشمالية موقف صريح تجاه القضية الفلسطينية لمواصلة الحوار.

ومع هذا لم يستطع حوار 5+5 أن يكون الإطار الأمثل لمعادلة الأمن في غرب المتوسط، وذلك لعدة أسباب منها هيمنة الإدراك الأوروبي في إنشاء المبادرات، يضاف إليه اللاتكافؤ واللاتوازن بين أطراف 5+5، حيث يرى الأستاذ عبد النور بن عنترهي بصيغة (1+5)، (1+5)، (1+5)، (1+5)، (1+5) وليس 5+5. ومنه، فعلى دول الضفة الجنوبية :

- 1- إدراك مصادر قوتها وتوظيفها في سياستها الخارجية.
- 2- ضرورة استثمار التنافس الأورو- أمريكي لخدمة مصالحها وأهدافها القومية.
- 3- ضرورة تنويع الشركاء المتوسطيين، حتى لا تبقى دول الضفة الجنوبية منكشفة.
- 4- دول الضفة الجنوبية تملك بين أيديها الرهانات المتوسطية.
- 5- استغلال الانكشاف الإستراتيجي الأوروبي للطاقة لخدمة قضايا دول الضفة الجنوبية.
- 6- على دول الضفة الجنوبية إدراكها لعمقها الإستراتيجي.

الهوامش:

- (1) ابن منظور، لسان العرب ، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ ، 4 / 5 .
- (2) المرجع نفسه، 8 / 4 .
- (3) القرآن الكريم، سورة يسين الآية 12.
- (4) منير البعلبكي، المورد قاموس انجليزي - عربي، بيروت، دار العلم للملايين ، 1990، ص465.
- (5) المصدر نفسه.
- (6) مصلاح الصالح، الشامل قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية انجليزي- عربي، الرياض، دار عالم الكتب، 1990، ص183.
- (7) إسماعيل عي السعد، نظرية القوة في علم الاجتماع السياسي، مصر، دار المعرفة الجامعية، 1989، ص85.
- (8) محمد نصر مهنّا ، علم السياسة بين الأصالة والمعاصرة، مصر، المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص120.
- (9) أحمد شيخ الطويل، "مفهوم القوة في الفكر الإستراتيجي"، موقع الكتروني، على الموقع، بتاريخ: 2018-07-07، www.meshkat.net
- (10) مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية دراسة مقارنة، بغداد، العراق، دار الحكمة، 1991، ص387.
- (11) زايد عبيد الله مصباح، السياسة الخارجية، مالطة، منشورات Elga، 1999، ص220.
- (12) محمد نصر مهنّا، مصدر سابق الذكر، ص35.
- (13) جوزيف ناي، مفارقة القوة الأمريكية: (ترجمة محمد توفيق البجيرمي)، الرياض، مكتبة العبيكان، 2011، ص40.
- (14) كاظم هاشم نعمه، العلاقات الدولية ، بغداد ، شركة إيد للطباعة الفنية، 1987، ص2008.
- (15) إسماعيل مقلّد صبري، العلاقات السياسية الدولية - دراسة في الأصول والنظريات، ط5، الكويت، منشورات ذات السلاسل، 1987، ص201.
- (16) جوزيف ناي، مرجع سابق الذكر، ص45.
- (17) إسماعيل صبري مقلّد ، مرجع سابق الذكر، ص201.
- (18) محمد نصر مهنّا ، مرجع سابق ذكره، ص135.
- (19) عبد القادر محمد فهي ، مصدر سابق، ص28.
- (20) ألفن توفلر، تحوّل السلطة بين العنف والثورة والمعرفة، حضارة الموجة الثالثة: (ترجمة: عصام الشيخ قاسم)، مصراتة ، ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1990، ص18.

- ⁽²¹⁾ déclaration des neuf sur le dialogue et la coopération en méditerranée occidentale, Rom, 1990.
- ⁽²²⁾ Ministère des Affaires étrangères (Alger), Déclaration Ministérielle d'Alger, Alger 26- 27 Octobre 1991, p 16.
- ⁽²³⁾ Marc Bonnefous, les intérêts communs aux espaces communs ; paris : fondation des études de défense nationale, 1992, p27.
- ⁽²⁴⁾ Ibid., p 27.
- ⁽²⁵⁾ Le Monde, 19 février 1992, p 3.
- ⁽²⁶⁾ patrice van ackéré, la communauté européenne, menace ou alliée pour la maghreb, op- cit, p 125.
- ⁽²⁷⁾ La Résolution de la conférence d'Alger Des Ministres des Affaires étrangères du Groupe des 10.
- ⁽²⁸⁾ وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، نص الخطاب الذي ألقاه السيد محمد الصالح دميري، وزير الشؤون الخارجية في ندوة الأمن والتعاون في أوروبا بروما في 2 ديسمبر 1993، الجزائر: وزارة الشؤون الخارجية.
- ⁽²⁹⁾ تصريح رئيس غرفة النواب الإيطالي لمكتب وكالة الأنباء الجزائرية بروما، برقيات رقم 58294 / 400، في 3 ديسمبر 1993.
- ⁽³⁰⁾ ABDERRAZ AK ATTALA : la sécurité en méditerranée : point de vue tunisien études Internationales N°71. 2001. [http : // www. After online, org / Arabic / archives / Nov. dec, 2003 / rezgui html.](http://www.Afteronline.org/Arabic/archives/Nov.dec,2003/rezgui.html)

